جدول الهدف العاشر مع المقاصد والمؤشرات والتعليق عليها

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها		
10-1 التوصل تدريجيًّا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030	10-1-1 معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان	- وجهت انتقادات كثيرة إلى هذا المؤشر لكونه يختص بشرائح الدخل الدنيا ولا يشمل تركز الثروة في أعلى هرم الدخل والثروة، لذلك اعتبر منحازًا وغير ملائم لقياس اللامساواة. - يتطلب المؤشر القيام بحساب معدل نمو الدخل أو الاتفاق لشريحة الـ 40% الأدنى دخلًا أو إنفاقًا من السكان، وحساب المتوسط الوطني، ثم مقارنة القيمتين. وتعتبر الوضعية منسجمة مع متطلبات المقصد عندما يكون معدل النمو للشريحة الدنيا أعلى من المتوسط الوطني (القياس ليس لحصة هذه الشريحة من الدخل، بل لمعدل النمو السنوي لحصتها من الدخل، مقارنة بالمعدل السنوي لنمو حصة الفرد من الدخل على المستوى الوطني). - تحسب هذه القيم من الحسابات الوطنية التي تقوم بها أجهزة الإحصاء أو الوزارات المختصة (المالية، أو التخطيط). والمؤشر ترك الأمر مفتوحًا لاحتمال قياس معدل نمو الإنفاق أو الاستهلاك، حسب ما هو متاح. ولم يحدد المقصد نسبة الزيادة المطلوبة في معدل نمو حصة الشريحة الأدنى مقارنة بالمتوسط لكي يعتبر المقصد محققًا. - يجب قياس هذا المؤشر بشكل متكرر لكي يمكن رصد اتجاه تطوره وتقييم آثاره على اللامساواة.
10-2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030	10-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	- هذا مؤشر لقياس الفقر النسبي معتمد في الدول المتقدمة. خط الفقر النسبي يعبر عن جانب من توزيع الدخل أو الثروة في البلد المعني. إلّا أنه، كما المؤشر السابق يختص بالشريحة الدنيا، أي بالفقراء، ولا يشمل مجمل السكان. - يتم حساب المؤشر من خلال مسوحات موازنة الأسرة. ويجب تفصيله حسب العمر والجنس ووضعية الإعاقة، وبالتالي هو يسمح بالمقارنة بين هذه الفئات والمتوسط الوطني، أي يسمح بقياس التفاوت واللامساواة بين الفئات الفقيرة أصلًا حسب هذه المعيار. - هو فعليًّا قياس للفقر النسبي، أكثر مما هو قياس للامساواة. - المؤشر لا يعبر إطلاقًا عن المقصد. المقصد يدعو إلى تعزيز الاندماج المجتمعي في حين المؤشر هو قياس للفقر النسبي ويفترض مسبقًا أن الفقراء غير مندمجين في المجتمع، وأنهم يعتبرون مندمجين في المجتمع إذا زاد دخلهم أو إنفاقهم عن 50% من المتوسط الوطني، وهذا غير صحيح. من ناحية ثانية، المقصد يتحدث عن الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولجميع الفئات الاجتماعية، وهذا المؤشر لا يقيس ذلك.

		- المؤشر غير ملائم للمقصد.
10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد	10-3-1 نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيًّا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهرًا السابقة بناء على خلفيات تمييزية محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	- المقصد يتحدث عن تكافؤ الفرص، وردم الفجوة في النتائج، وإزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية...الخ، فيما المؤشر يقيس التقييم الذاتي للمواطنين إذا كان لديهم شعور بأنهم تعرضوا شخصيًّا لممارسات تمييزية خلال السنة الفائتة. - المؤشر عام ويعطي فكرة عامة عن الشعور بوجود تمييز، وهو غير محددة بموضوع معين أو بفئة معينة. وهو مؤشر غير ملائم وغير معبر عن المقصد. مع الإشارة إلى أن المقصد نفسه مركب ومتعدد المكونات – فرص، نتائج، قوانين - ولا يمكن قياسه من خلال مؤشر واحد.
10-4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيًّا	10-4-1 حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية 10-4-2 الأثر التوزيعي للسياسات الضريبية	- مؤشر حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي مؤشر شائع الاستخدام، وغالبًا ما يستخدم بالمقارنة مع حصة الأرباح أو الفوائد والريوع (أو غير ذلك من التقسيمات). والخلل في غير صالح حصة العمل يعبر عن لامساواة في التوزيع الأولي بين الفئات الاجتماعية في غير صالح العامل والموظفين والذين يتقاضون أجرًا. - المؤشر مناسب لقياس أحد أوجه اللامساواة الكلية في المجتمع المعبرة عن لامساواة بين الطبقات/الفئات الاجتماعية. لكن من نقاط ضعفه الفنية هو عدم تغطيته الكافية للعمل غير المهيكل والأعمال غير المصرّح عنها والتي قد لا تلحظها الحسابات الوطنية أو مسوحات الأوضاع المعيشية للأسر بالقدر الكافي. - القياس يشمل الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية وهو ما يشكل الصلة المباشرة مع المقصد الذي ينص على تعزيز الحماية الاجتماعية. - المؤشر الثاني عن الأثر التوزيعي للسياسات المالية يحسب بما هو الفرق بين مؤشر جيني لحصة الفرد من الدخل قبل وبعد الاقتطاع الضريبي. الفكرة هنا هي أنه كلما كانت وظيفة إعادة التوزيع للنظام الضريبي متقدمة وذات تأثير كبير، كلما كانت قيمة مؤشر جيني لدخل الفرد بعد الاقتطاع

		الضريبي أقل منه قبله، وبالتالي فإن السياسات المالية والضريبية تساهم أكثر في تقليص الفجوات وتحقيق المساواة. - هناك مشكلات فنية في دقة المعلومات عن الدخل والضرائب لا سيما في الدول النامية، وكذلك ثمة حدود فنية أيضًا لمؤشر جيني نفسه. - المؤشران يغطيان جانب التوزيع الأولي (حصة العمل من الناتج المحلي) وجانب إعادة التوزيع (أثر الضرائب)، ولكن المقصد لا يتضمن أي عتبات أو مستويات كمية للقيم المطلوب بلوغها.
10-5 تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات	10-5-1 مؤشرات السلامة المالية	- هي مؤشرات للسلامة المالية على المستوى الدولي. - عددها 7 تشمل معدل الرأسمال الأساسي إلى إجمالي الأصول، والمعدل نسبة إلى الأصول الخطرة، ومعدل عائد الأصول، ونسبة القروض المتعثرة غير القابلة للتحصيل...الخ. - صندوق النقد الدولي هو المسؤول عن هذا المؤشر، ويتم جمع بياناته من النظم المصرفية على المستوى الوطني. - ليس هناك ما يشير إلى أن معايير السلامة المعتمدة دوليًّا شديدة الدلالة في يتعلق باللامساواة بين البلدان.
10-6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات	10-6-1 نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية	- هذا المؤشر مكون من قسمين الأول هو نسبة البلدان النامية في عضوية المنظمات الدولية إلى إجمالي الدول الأعضاء؛ والثاني هو نسبة حقوق البلدان النامية في التصويت من إجمالي حقوق التصويت. - مؤشر دولي. وهو يشمل 11 منظمة ومؤسسة عالمية، من ضمنها الأمم المتحدة (3 هياكل تابعة للأمم المتحدة من ضمنها الجمعية العمومية ومجلس الأمن)، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية – ضمنه البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنوك التنموية (البنك الأفريقي، الآسيوي، أميركا اللاتينية). يتم حساب نسب عضوية الدول النامية أو قدرتها التصويتية لكل مؤسسة بشكل مستقل. - الفعالية والتأثير على القرارات الدولية لا تتوقف حصرًا على العضوية وحقوق التصويت، نظرًا لوجود آليات أخرى للتأثير على القرارات وفرض التبعية على الدول النامية. دون أن يقلل ذلك من أهمية جوهر ما يدعو إليه المقصد لجهة تعزيز التمثيل في هذه المؤسسات بما يعنيه من تحسين القدرة على التأثير على قراراتها.

10-7 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة	10-7-1 تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد 10-7-2 عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة 10-7-3 عدد الأشخاص الذين اختفوا وماتوا أثناء مسار هجرتهم الدولية 10-7-4 نسبة السكان اللاجئين حسب بلد الجنسية الاصلية	- المؤشر الأول يقيس نسبة الكلفة الاجمالية من كل نوع، بما في ذلك تكاليف السفر، التي دفعها العامل المهاجر فعليًّا للحصول على الوظيفة في بلد آخر، نسبة إلى إجمالي الأجر الفعلي السنوي الذي تقاضاه لقاء هذا العمل. الأجر الفعلي يحسب على أساس الأجر الفعلي للشهر الأخير مما تقاضاه العامل في الوظيفة الأولى التي عمل فيها في بلد الاستقبال، محسومًا منه الاقتطاعات للتأمينات الاجتماعية والضرائب والرسوم. هذا المؤشر يقيس التناسب بين الكلفة والعائد من العمل في الخارج. وهو يسمح بمقارنات بين الدول لجهة كلفة الحصول على العمل فيها. - المؤشر الثاني هو مؤشر مركب ونوعي، يختص بشروط عملية الهجرة واستقبال المهاجرين في الدول المضيفة، ويتم قياسه من خلال قائمة أسئلة عددها الإجمالي 30 سؤالًا، تغطي ستة مجالات هي: الالتزام بحقوق العمال المهاجرين، وجود سياسة حكومية للهجرة متكاملة وموحدة على مستوى الحكومة، وجود شراكات وتعاون مع الأطراف المعنية خارج دولة الاستقبال، الالتزام بتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي إيجابي، المرونة في إجراءات الاستجابة للهجرة القسرية في وضعية الازمات، وجود إدارة سليمة لهجرة آمنة ومنظمة. - المؤشر الثالث يقيس عدد المهاجرين الذين فقدوا أو ماتوا خارج حدود بلدهم أثناء عملية الهجرة إلى بلد آخر. الوفيات أو الاختفاء يفترض أن تحصل حصرًا خلال عملية السفر بعد مغادرة بلد المنشأ وقبل الوصول إلى بلد المقصد. تجمع هذه البيانات دوليًّا من قبل المنظمة الدولية للهجرة. - المؤشر الرابع يقيس نسبة السكان اللاجئين حسب بلد الجنسية الأصلية، وهو يدل على شدة العوامل الطاردة في البلد المعني. - هذه المؤشرات مجتمعة تعطي صورة عن الجوانب المتعددة للهجرة الدولية متى أخذت مجتمعة، وتكون لها دلالة أكبر عندما تجمع بشكل متكرر بحيث يمكن رسم اتجاهات التطور، وربطها بأحداث أو سياسات معينة. إلا أن الهجرة الدولية تبقى ظاهرة واسعة جدًّا، ومعقدة، وتقييم وضع الهجرة والمهاجرين يتطلب جهدًا تحليليًّا ورصدًا واقعيًّا للانتهاكات والسياسات والممارسات، يصعب التقاطها من خلال المؤشرات البسيطة، أو من خلال السجلات الرسمية ونص القوانين والسياسات بمعزل عن التطبيق، كما هي عرض لتغيرات بحكم التطورات السياسية. - الأثر على اللامساواة العالمية هامشي.

10- أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموًّا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية	10- أ-1 نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نموًّا والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية	- يحسب هذا المؤشر من قبل الدول المتقدمة التي تستورد من الدول الأقل نموًّا، وهو يقيس نسبة الواردات الآتية من الدول الأقل نموًّا والدول النامية المعفية من الرسوم الجمركية إلى إجمالي الواردات من هذه الدول. - يقيس هذا المؤشر مدى التزام الدول المتقدمة المستوردة للسلع بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، لاسيما الدول الأقل نموًّا. وبياناته تجمع من قبل المؤسسات الدولية المختصة (منظمة التجارة العالمية، الأونكتاد UNCTAD، مركز التجارة الدولية). - المقصد والمؤشر ضعيفا الدلالة على كبح الآليات المولدة للامساواة العالمية.
10- ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموًّا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقًا لخططها وبرامجها الوطنية	10- ب-1 مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)	- هو مؤشر يخدم أكثر من مقصد في أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة، وشائع الاستخدام. يقيس مجموع التدفقات المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وفق ثلاث فئات: مساعدات التنمية الرسمية، مساعدات التنمية الأخرى، الاستثمار الأجنبي. - يتم جمع وعرض البيانات بشكل مفصل حسب البلدان المانحة والمتلقية، وحسب نوع التدفق المالي. وهذه البيانات تجمع لدى لجنة المساعدات التنموية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD-DAC. - هذه البيانات تعطي فكرة عن التدفقات المالية وعن التزام الدول المانحة بتعهداتها تجاه الدول النامية، إلا أن دلالة الأرقام محدودة ولا تؤدي إلى أثر إيجابي بالضرورة. كما أن هذه المؤشرات والمقصد عمومًا، ضعيف الارتباط بالهدف الداعي إلى الحد من اللامساواة على المستوى الدولي لأن أثر التدفقات على اللامساواة هامشي، وهو غير مؤثر على آليات الاستقطاب العالمية، لا بل إن بعضها يساهم في توليد اللامساواة الدولية أو يثبتها ويعمقها.
10- ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء	10- ج-1 تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحوّلة	- يقيس هذا المؤشر الكلفة التي يدفعها العامل المهاجر لإرسال مبالغ نقدية إلى بلده الأصلي الذي هاجر منه. والمبلغ المرجعي هو كلفة إرسال ما يعادل 200 دولار أميركي. وحسب المقصد، يجب أن تكون هذه الكلفة أقل من 3%. ويقوم البنك الدولي بجمع هذه البيانات.

قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030		- أيضًا هذا المؤشر الهام من وجهة نظر العمال المهاجرين لتخفيف الأعباء عليهم، إلا أن ارتباطه بكبح اللامساواة العالمية وردم الفجوة بين البلدان وبين الشمال والجنوب هامشي، وهو لا يطال شروط العمل والأجور وغير ذلك من الجوانب الهامة.